

Bu eserin;
kataloglanması, dijital ortama aktarılması ve
elektronik ortamda kullanıma sunulması
İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)'nın desteğiyle
İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü (Atatürk Kitaplığı)
tarafından gerçekleştirilmiştir.

Proje No : İSTKA/2012/BİL/233
Destek Programı : Bilgi Odaklı Ekonomik Kalkınma Mali Destek Programı
Projeyi Destekleyen : İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)
Proje Adı : Osmanlı Dönemi Nadir Eserlerin
Kataloglanması, Dijital Ortama Aktarılması ve
Elektronik Ortamda Kullanıma Sunulması
Proje Sahibi Kuruluş : İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Proje Yüklenicisi : Yordam BT Ltd. Şti.
Proje Uygulama Yeri : Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü - Atatürk Kitaplığı
İSTANBUL – Beyoğlu

اختلاف السيد والسيدة

لمسي زاده

Shilaf elseyit ulla sa-
deolohin lemsi Zade



Nez. T.

İSTANBUL

Atatürk

No. : M

T

İSTANBUL BELEDİYESİ

Atatürk Kütüphanesi

No. : Nispetiye

119

K-1099

Nispetiye
defteri ocak 1953

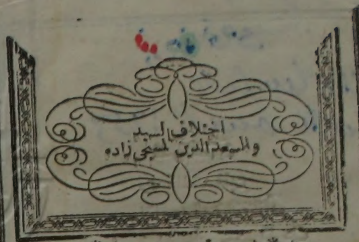
قُدْرَةُ الْحَقِّقِينَ
وَعَمَلُهُ الْمُسَدِّقِينَ
مَوْلَانَا سَعْدُ الدِّينِ الْقَنْزَاوِي
وَسَيِّدُ شَرِيفِ الْجَرَجَانِي خُضْرَاءُ الْبَرْبَكِ
مَسَائِلُ شَنَادِهِ وَقَاعِ أَوَّلَانِ اخْتِلَافَاتِ مُحَقِّقَانِهِ لِيُذِنَ
مُسَيِّحِي زَادَهُ احْسَنَ اللَّهُ احْسَنَ وَالزَّيَادَةُ
خُضْرَاءُ الْبَرْبَكِ جَمْعُ
وَتَرْبِيَةِ الْبَلَدِ كَارِي
اِتْرَاقِيهِ لِيُذِنَ



İSTANBUL
TÜRK SEHİR
BELEDİYESİ

ATATÜRK KİTAPLIĞI

فأردت أن أجمع رسالة تشتمل على تلك الاشياء ونحو ذلك
المتفرقات لتكون عوناً على من ألم بالاطلاع على مواقع
اختلاف ذلك البحرين وتنازع هذين البحرين كما هما الله
تعالى جلاليب رضوانه فنظمتها وربيتها بحيث استقر كل
شيء في موضعه ثم أزدفته بتأنيدي تشتمل على المسائل القريبة
والقواعد الخفية أسفدتها من كتب القوم بكثرة وعناء
فهذه الطريقة وإن كانت أكثرها مشغولات وأغلبها مبررات
أثبتت كما وردت عن قائلها فوضعت على ما صدرت عن
مصدرها إلا أنها طريقة غراء لم يسلك مثلها إلى هذا اليوم
ورسالة عزراء لم يتسج على منوالها أخذ فهي على غلط
تجديد وطرق سيد وجمعها غراضة بل بضاعة من جارة
التي حضرت من خصة الله تعالى بالرياسات الانسية والتفحات القد
سيدة ذاتا المفيض فيض الله المستفيض ناطقته الشريفة مهبط
لباب المعرفة لقد أودع فيه قلب الالباب وتلويحه بغنى اللبيب
عن الاسهاب لوضوء افادته من استضاء رضى بنيد فصباح
الجليل لبراء اشاراته شفاء العالمين وتلويحاته حكمة اشرفت
على الموقنين فلا أقسم بن خلق الانسان علمه البيان انه
لسيد المحققين وسند الدققين وعينه العالمة مفتاح لافقال
الاشكالات وسندة السنية منجاة عن عوصات الثقليات



*(بسم الله الرحمن الرحيم) **

بأن تحير في بده عظيمة اراء الفحول * وشتره كنهه عن
ان يحوم حوله خفافيش العقول * صل من الصلوات التيها
* ومن التحبات اركها * على قطب الابوار وسند الاختيار *
محمد المصطفى المولى المختار * وعلى آله واصحابه منار الاهداء
ونجوم الاقتداء * وهو بعد كما فانه قد شاع في اذهاب المحصلين
ان السدين الحقن التنازاني والمحقق الجرجاني قدما خلتا
في مسائل جمة من علوم شتى وقد كنت منذ ما عرفت الف
من السدين شغفت بالاطلاع على مواضع اختلافهما في العلوم
البحرية لكن لما كانت متفرقات في مواضع مختلفة لم اظفر
لنفسا الا في ازمدة متداولة لم تذكر اولها مع ان القدر الذي
عطيت عليه لا ادعى انه هو المجموع بحيث لا يشد شئ منها

فأردت

فان وقع في حيز القبول فهو في غاية المأمول ونهاية لمسؤل
والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب ❀ اختلفا ❀
في جواز ان يكون لفظ بالنسبة الى معنى واحد حقيقة
بالاوضاع الاربعة اعني الوضع اللغوي والعرفي والاصطلاحي
والشرعي فذهب الى جوازه المحقق التفتازاني والى نفيه
المحقق الجرجاني قال المحقق التفتازاني في التلويح فان اتفق
في الحقيقة ان تكون موضوعة للمعنى بجميع الاوضاع الاربعة
فهى الحقيقة على الاطلاق والافهى الحقيقة بالجهة التى
بها كان الوضع وقال المحقق الجرجاني اجتماع الاوضاع
منفك على الاطلاق بل ياستعمل عادة لخواص الاوضاع المتأخرة
عن الفائدة اقول يؤيد كلام الشريف ما قالوا في تعريف الاصطلاح
انه اتفاق قوم على معنى لا يكون في اصل الوضع لذلك ان اللفظ
اصل والنقل طار عليه ❀ اختلفا ❀ في ان اسم الجنس
كرجل واسد هل هو موضوع للفرد المنتشر والى الهيئة
من حيث هى هى فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى
الثاني المحقق الجرجاني قال في شرح التلخيص فاسد موضوع
لواحد من الاحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل
وضعه واسم موضوع للحقيقة المتخذة في الذهن فاذا اطلقها
على الواحد فانما اردت الحقيقة ولمن من اطلاقه على الحقيقة

باعتبار الوجود التعدد قال المحقق الشريف في حاشية
شرح التلخيص رد عليه ان اسم الجنس عنده لما كان موضوعا
لواحد من احاد جنسه فاذا عرف بلام الحقيقة واريد به مفهوم
المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كما ذكره فقد
استعمل في جزء معناه فيكون مجازا قطعاً سواء فهم هناك تعدد
يا اعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في ادخل السوق ولم يفهم
كما في مقام التعريف الا ان يدعى ان مجموع المركب من اسم
الجنس واللام موضوع بازاء الحقيقة وضعا اخر مغاير الوضع
مفرد به وفيه بعد ودفعه بعض الفضلاء بأنه لا بعد في ان يوضع
مجموع الاسم وحرف التعريف او الاسم بشرط التعريف
بازاء الحقيقة بوضع آخر نوعي كما لوح اليه الشارح في التلويح
والجواب انه سيعتبر في الدرس الا انى ان احد قسمي المعرفة
وهو الاسم في المفهوم الخارجى موضوع بوضع آخر بازاء
كل خصوصية في المانع في القسم الاخر ان يكون كذلك
على ان عبارته تمثل على ان الوضع العام معتبر في التعريف
الجنسي اذا جعل اسماء الاجناس موضوعة للافراد المنتشرة
اقول فرق بين ما اعترف به قدس سره وبين ما استبعده
اذ لو قلنا ان لفظ اسد مجرد عن اللام موضوع للفرد المنتشر
لزمنا القول بأنه موضوع لمجموع الامرين اعني المفهوم

والعارض المتحقق في الفرد فاذا قلنا بعد دخول اللام انه موضوع
لنفس المفهوم لزمنا القول بان اللفظ حال بساطته او بشرط
تجوده موضوع للمعنى المركب من المسمى والعارض وحال
ركبه اوبقيد اللام موضوع نظرا واخذ من المعنى المركب
من المسمى والعارض وهذا خلاصة استبعاد قدس سره
وهو كذلك في الواقع كما لا يخفى على من له ذوق سليم والذي اعترف
به انه قبل اللام كان موضوعا للمفهوم وبعدها كان موضوعا
للفرد المعين فخلاصته ان اللفظ حال بساطته موضوع للمعنى
البسيط وحال تركبه للمعنى المركب والاستبعاد فيه والمولى الدافع
توهم ان استبعاد قدس سره في تحقق وضع في المعرف باللام
مغاير للوضع المتحقق في المجرى عن اللام فاورد عليه قدس سره
ما ورد وليس كذلك بل الاستبعاد انما هو في تحقق وضع آخر
فيه مكيف بهذه الكيفية التي ذكرناها **اختلغا** في الاعلام
الجنسية بان عايتها هل هي لفظية تقديرية او هي من الاعلام
الحقيقية مثل الاعلام الشخصية فذهب الى الاول المحقق لتفازاتي
وهو المختار عند الفاضل الاسترآبادي والى الثاني المحقق
الشريف الجرجاني هو المختار عند المولى المحقق قاضي عضد الدين
قال في المطول عند قول المصنف وقد بانى او اخذ باعتبار
ظهوره في الذهن كقولك ادخل السوق حيث لا عهد وهذا

في المعنى كالنكرة يعني باعتبار القرينة وان كان في اللفظ
يجرى عليها احكام المعارف من وقوعه مبتداء وذال حال ووصفا
المعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام
اللفظية هي التي اضطررتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو
اسماء علماء حتى تكلفوا اما تكلفوا وقال المحقق الشريف
قدس سره في حواشي شرح التلخيص في بحث لام التعريف
فيظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه
يجعله اقساماً خمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه ويسمى
كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية وان كانت
قليلة فهي اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ في كل منها
اشارة بجوهر اللفظ الى حضور المسمى في الذهن قال سبويه
انما قلت اسامة فكذلك قلت الضرب الذي من شانه كبت
وكبت وان الفرق بين اسامة واسدا اذا كان موضوعا للجنس
من حيث هو بحسب الاشارة وعدمها كما سبق واما الاسد فالاشارة
فيه باللفظ ونحو جوهر اللفظ **اختلغا** في ان لو اوجب
في المجاز بحسب الصيرورة والاشارة هو عدم كون المعنى
المراد من افراد الموضوع له حائلا اعتبارا الحكم من الثبوت
والافتاء او الواجب في ذلك ان يرجع الى وضع الكلام وطريقته
فذهب الى الاول المحقق التفازاتي والى الثاني المحقق الجرجاني

قال في التلويح المعبر في الحقيقة والجاز كون المعنى المراد
من افراد الموضوع له وعدم ذلك حالة اعتبار الحكم من الشبوت
والافتقار لا حالة الحكم والتكلم للقطع بان قولنا قتل زيد
في النسبة الماضية قتيلا مجازا باعتبار ما يؤول وقولنا خلف
هذا الرجل ابوه طفلا بمتنا حقيقة مع ان القتل حالة التكلم
بهذا التكلم قتل حقيقة والرجل ليس بطفل ثم المعبر هو
الحكم الذي جعل ذلك اللفظ من متعلقاته للقطع بان قولنا اكرم
الرجل الذي خلفه ابوه طفلا حقيقة وقوله عم من قتل قتيلا
فله سلبه مع ان الرجل حال اكرامه ليس بطفل والقتل حال
استحقاق قتاله سلبه مقتول وقال المحقق الجرجاني في حواشي
الكشاف قولك عصرت هذا خل مشير الى خل بين يديك ليس
بمجاز مع انه لم يكن خلا زمان العصر وقولك ساشر هذا خل
مشير الى عصره عندك مجاز باعتبار المأل وان كان خلا حال الشرب
فمن قال المعبر في المجاز بحسب الصيرورة والمشاركة هو حال
النسبة لاحال الحكم بها فقد سهى بل الواجب في ذلك الى
ان يرجع الى وضع الكلام وطر يقفه فتارة يعتبر زمان النسبة كما
في الامثلة المتقدمة وتارة يعتبر زمان اشباهها كما في هذين المثالين
واجب بانه اذا كان في الكلام حكمان فالمعبر هو الحكم الذي
جعل ذلك اللفظ من متعلقاته كما صرح به في التلويح فيجلا بعد

ان يراد ان لفظه هذا باعتبار تضمنه معنى الاشارة والتنبيه دال
على حكم آخر ضمنا او لم يجر كونه عاملا في الحال مع تفسيرها
بما بين هيئة الفاعل او المفعول ولفظ الخل في المثالين وان كان
صفة لهذا معمولا للفاعل المذكور تبعا الا انه بحسب المعنى
تعلق بما يدل عليه ضمنا اي اشير اليه ولا شك ان في المثال الاول
المعنى الحقيقي احاصل للمعنى المستعمل فيه في زمان الاشارة
فيكون حقيقة وفي المثال الثاني غير حاصل له في ذلك الزمان
بمجازا **اختلفا** في تحقق الوضع النوعي في المجاز فيكون
بعد الاتفاق على عدم تحقق الوضع الشخصي فيه فذهب الى
تحققه المحقق التفتازاني والى نفيه المحقق الجرجاني قال في التلويح
قد يكون الوضع النوعي بشبوت قاعده دالة على ان كل لفظ
معين للدلالة على معنى بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن
رادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق ذلك المعنى تعلقا مخصوصا
ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة
هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ
في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام
القرينة بحالها ومثله مجاز تجاوزه المعنى الاصلى وقال المحقق
الجرجاني في حواشي شرح التلخيص المعبر هو تعيين اللفظ
بنفسه بازاء المعنى لاتعيينه بازائه مطلقا كما صرح به في المفتاح

ولاشك ان تعيين اللفظ بازاء معناه المجازي ليس بنفسه بل
بمعرفة شخصية او نوعية فلا يكون المجاز موضوعا لمعناه
المجازي لاوضعا لشخصيا ولاوضعا نوعيا اقول وتحقيق مراد
المتفازاتي على مايقضيه كلامه في التلويح هو ان الوضع
النوعي على ضربين احدهما مايتحقق في عامة المشتقات
والمرکبات وغيرهما ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة والصيغة
والضرب الثاني منه ما يتحقق في المجاز وان الضرب الاول
منه بجزلة الموضوعات الشخصية باعيانها وانه من باب الحقيقة
وان المراد بالوضع في تعريف الحقيقة والمجاز اثباتا ونقيا
هو الوضع الشخصي والضرب الاول من الوضع النوعي
وكذا المراد بالوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه
فنقول حينئذ قول المحقق الجرجاني فلا يكون المجاز موضوعا
لمعناه المجازي لاوضعا لشخصيا ولاوضعا نوعيا ان اراد من
الوضع النوعي فيه الضرب الاول من النوعي فيكون الكلامان
متوافقين غير متخالفين وان اراد به مطلق الوضع النوعي
بقسمة وكلامه الذي ذكره في اثباته لايدل عليه بوجه
اذا خصص ايضا معترف بان الدلالة على المعنى في عامة المعاني
الحقيقية بنفس الدال سواء كان الدال هو اللفظ او الهيئة
والصيغة وان الدلالة على المعنى المجازي في عامة المعاني

المجازية ليست بنفس اللفظ المجازي بل بواسطة امر خارج
عنه فغ ذلك يقول بتحقيق القسم الثاني من قسمي الوضع
النوعي في المجاز وظاهر ان مثله لايقال بالرأى والقياس
مالم يظفر على مايدل في كلام ائمة الوضع واللغة وان مثل
الحقق المتفازاتي موثوق في النقل عنهم خصوصا فيما
يتعلق بالوضع واللغات فخلاصة كلامه حينئذ ان الضرب
الاول من الوضع النوعي يتحقق عند القوم في عامة ما يدل
بالصيغة والضرب الثاني يتحقق عندهم في المجاز وان عامة
الالفاظ الموضوعية بالاوضاع الشخصية وعامة الصيغ
والهيات الموضوعية بالضرب الاول من ضربي الوضع
النوعي ففهم المعاني الحقيقية منها اماناشا من ثبوت الوضع
والعين ومن ملاحظته عند الاطلاق حتى لو لم يتحقق
الوضع اولم يعرف السامع لم يتحقق الفهم وان عامة المعاني
المجازية ففهمها اماناشا من قيام القرينة عند الاطلاق لا من
تعيين الواضع ومعرفة السامع اياه حتى انه لو لم يعرف
تعيين الواضع وجواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكان
الفهم والدلالة على حاله فالمراد من قول المحقق المتفازاتي
حتى لو لم يثبت من الواضع الى آخره انه لو لم يثبت ذلك عند
السامع ولم يعرفه عند الاطلاق والاستماع لانه لو لم يثبت

رأسا لا عند السامع ولا في نفس الامر بخلاف الموضوع
 بالوضع الشخصي والموضوع بالوضع النوعي فانه لا بد
 فيهما من ثبوت التعيين من الواضع وكون ذلك التعيين ملحوظا
 للسامع واما في القسم الثاني من الوضع النوعي فانه يكفي فيه
 ثبوت التعيين من الواضع ولا يلزم ان يكون ملحوظا عند
 الاطلاق وهذا ما قيل فرق بين مصاحبة الشيء وملاحظة
 في الاول لا بد من المصاحبة والملاحظة وفي الثاني يكفي
 بالمصاحبة ولا يلزم الملاحظة وهذا مثل ما قالوا وان اسماء
 الاجناس مثل رجل وفرس تدل على مفهومات معينة
 في انفسها متميزة بعضها عن بعض مع ان ذلك التعيين
 لا يلزم ان يكون ملحوظا حين الفهم والدلالة بل يكفي ثبوت
 التعيين في نفسه وهذا المقام لصعوبته قد خفي على الكثير
 فلهذا در المحقق التفاتنا في ما اذق نظره وما امن به اختلافنا
 في كلمة لو بعد انفاقها بانها تجيء لامتناع الثاني لامتناع
 الاول وتجيء للدلالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى
 القطع بانتفاؤها بان مجيئها لهذا المعنى هل هو في العرف
 الخاص او في العرف العام فذهب الى الاول المحقق التفاتنا في
 والى الثاني المحقق الجرجاني قال المحقق التفاتنا في شرح
 التلخيص بعد بيان معنى كلمة او على اصل اللغة وبعد رد كلام

ابن الحاجب واتباعه فيه واما ارباب العقول فقد جعلوا لو
 وان ونحوهما اداة للتلزام دلالة على لزوم الجزاء للشرط
 من غير قصد الى القطع والذاصح عندهم استثناء عين المقدم
 نحو لو كانت الشمس طالعة فانهار موجود لكن الشمس
 ظالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة
 للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء الملازم من
 غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي لانهم
 يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات
 فلا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء الملازم
 بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على
 قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله
 تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض
 منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد
 وقال قدس سره في حاشية شرح التلخيص بفهم من ظاهر
 كلامه ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية
 لا رباب العقول وان الآية الكريمة واردة على مقتضى
 اوضاعهم وفيه بعد جدا وحق انه ايضا عن المعاني المتعبرة
 عند اهل اللغة الواردة في استعمالهم عرفا فانهم قد يتصدون
 الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد

فقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فتستدل بعدم الحضور
على عدم كونه في البلد ويسمى علماء البيان مثله بالطريقة
البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول كالمعنى الثالث
الذي سيذكره في نعم العبد صهيب ولم يخف الله لم يعصه
قال مولانا الخفيد قد حمل الشعر في قوله تعالى وما علمناه
الشعر على القياس الشعري في حاشيته المطالع على ما يتبادر
منه ثم انه قد سبق منه تجوز ان يقع غير العربي في القرآن فلم
لا يجوز ان يقع ما كان على القواعد الميرانية في القرآن
النازل بعد تقرير القواعد الميرانية اقول لاحاجة الى هذا
الجواب لا نأقول معنى قول المحقق التفتازاني واذا نصفتنا
وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر وجدنا
استعمال كلمة لو في كلام العرب على قاعدة
اهل اللغة اكثر ومعنى قوله ولكن قد تستعمل على
قاعدتهم قد تستعمل في كلام العرب ايضا على قاعدة العرف
العام مطابقا ارباب المعقول فيكون المعنيان كلاهما معنى
كفويا او من العرب عنده غايته ان الاول اصل اللغة والثاني
عرف وان المعنى الثاني توافق الاصطلاح ارباب المعقول
وتوافق الاصطلاح حين في معنى يجوز عند المحقق التفتازاني
بل توافق الاصطلاحات الاربعة فيمكن في التلويح وقد اشار

المحقق الجرجاني ان يكون هذا المعنى الذي ذكرناه مرادا للمحقق
التفتازاني حيث قال يفهم من ظاهر كلامه ان المعنى الثاني
الحلكنه قال وحق انه ايضا من المعاني المعتمدة عند اهل اللغة
الح فيشعر ان كلام المحقق التفتازاني غير صحيح الا ان يقال
مراد المحقق الجرجاني من هذا الكلام انه يفهم من كلام التفتازاني
معنيان احدهما هو الظاهر وثانيهما خلاف الظاهر فليحمل
مراده على المعنى الذي هو خلاف الظاهر لانه هو الحق
لا على المعنى الذي هو الظاهر لانه غير صحيح ~~اختلاف~~
في ان الاصل والاستعمال العربي هل هو دخول الباء على
المقصور او دخولها على المقصور عليه فذهب الى الاول
المحقق التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال المحقق
التفتازاني في حواشي الكشف قديد خل الباء في المقصور عليه
كما قال في الحمد لله دلاله على اختصاص الحمد به تعالى والشايع
العربي هو الاول اعني دخوله على المقصور المصور وقال مواضع
آخريته في تفسير قوله تعالى اياك نعبد والمعنى تخصك بالعبادة بك
اي تجعلك منفردا بها لا تعبد غيرك وهو الاستعمال العربي
ولو قيل تخص العبادة بك كان استعمالا عروفا في التلويح
استعمال الباء في المقصور عليه قليل الا انه يتبادر اليه الوهم
كثيرا حتى انه يحمل الاستعمال الشايع على القلب وقال

المحقق الجرجاني في حواشي الكشاف ان الاختصاص وكذا
الخصوص والتخصيص يقتضي بحسب مفهومه الاصل ان يدخل
الباء على المقصور عليه فيقال اخص الجود زيد اي صار
مقصورا على زيد لا يتجاوز الى غيره ومنه قوله وما الله بخدق
الهمزة فتحصر بالمعرب بالحق لم يطلق على غيره وهذا
عربي كثير الا ان لاكثر في الاستعمال او خال الباء على المقصور
وفذلك لان تخصيص شيء اخر في قوة تمييز الاخر به فاستعمل
فيه مجازا مشهورا ~~في~~ اختلفا في الشرطية بان اعتبار
اهل العربية واعتبار المنطقيين فيها هل هما مختلفان او
ان الاعتبارين واحد لا يختلفان قد ذهب الى الاول المحقق
الشيخ تاج الدين والى الثاني المحقق الجرجاني قال في شرح التخصيص
نا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة فعند
اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قبله
ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس
وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب
وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بشئ الوجود للنهار وكذبها
بعد مهيا واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط
والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بالزوم
الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم

وكذبها بعد مهيا فكل من الطرفين قد اختلف عن الخبرية
واحتال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الجمالية في انها قول
حازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفا في ان طرفيها
مؤلفان تأليفها خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها
لبس بان احده طرفيها هو الاخر بخلاف الجمالية الا ترى ان قولنا
فلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عديم
ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند الحاجة ان تقديره النهار
موجود في كل وقت طلوع الشمس وظاهر انه جملة خبرية
قيد مستند بمقول فيه فكلم بين المفهومين وقال المحقق
الجرجاني اذا قلت ان ضربى زيد ضربه فلو كان معناه
اضر به في وقت ضربه اى لم يكن صادقا الا اذا تحقق
الضرب منك مع ذلك القيد فاذا فرض انتفاء القيد اخفى
وقت ضربه اياك لم يكن الضرب المتقيد به واقعا فيكون الخبر
الدال على وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في غير
ذلك الوقت او لم يوجد ذلك باطل قطعا لانه اذا لم يضربك
ولم تضربه وكنت تبحث ان يضربك ضربه عند كلامك
فهذا صادق عارفا ولعله فظهر ان الحكم الاحبارى متعلق
بازتياد اخذ طرفين بالآخر لبا ان نسبة بينا اجزاء الجزاء وان
ما ذهب اليه الميراثيون لا يخالف كلام اهل العربية كيف

وهم بصدد بيان مفهومات القضاء المستعملة في العلوم
وقد صرح المخوون بان كل المجازات تدل على سببية الاول
ومسببية الثاني وفيه اشارة الى الحق هو الارتباط بين الشرط
والجزاء نعم كلام السكاكي يوافق ما اختاره الشارح وبذلك
اغتر فنتسبه الى اهل العربية بأسرهم لكنه كلام ظاهري ربما
دعاه اليه مارامه من جعل الشرط قبودا المستند ضبطا للكلام
وتقليلا للانتشار او ربما اوهمه صحة ذلك بما قد يقال ان قولك
ان جيتني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك على تقدير مجيئك
او وقت مجيئك ولذلك عرف الحكم اخبري في صدر كتابه
بما يخص بالجملة ويرد عليه ان المقصود من تنزيه تلك المنزلة
التنبية على ان مجموع الشرط والجزاء كلام واحد على ان الغرض
الاصلي معرفة كون الجزاء معلقا لا معرفة كونه معلقا عليه
وماتوهمه فاسد لان معنى التعليق والشرطية مراد من قولك
على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والالم يكن صحيحا لما قررناه
اورد عليه بان توهم اتحاد الكلامين اعني كلام اهل العربية
والميزنيين غير صحيح فان المحققين من اهل العربية مصرحون
بعدمهم قال السيراقي جواب المجازة هو اخبار ووعد فيه
يقع التصديق والتكذيب والوفاء والاختلاف ولا يرى انك
اذا قلت ان جاء زيد اعطاه عمرو دينارا لم يقع لك مجيء زيد

ولا بتأخير تصديق وتكذيب وانما تعلم ان التصديق والتكذيب
باعطاء عمرو اياه الدينار وبتعديه اياه بعد مجيئه هذا كلامه
وهو صريح بان التصديق والتكذيب لا يرجعان الى الربط
بين جزئي الشرطية بل الى تحقق الجزاء بعد تحقق الشرط
وخلافه وقال الفاضل الرضي جزء الشرط وجواب القسم
كلاما من بخلاف الجملة الشرطية والقسمية وهذا
كما ترى اشعار من الفاضل الرضي ايضا بما قلنا
وقد اتفق علماء هذا الفن كصاحب المفتاح والبيان
والتلخيص وغيرهم على جعل الشرط قيد للجزاء كسائر
القيود وكفى بهم قدوة في اختلافهم في ان ذكر طرفي التشبيه
هل هو لا يتناقض الاستعارة او مناف لها فنذهب الى الاول
المحقق التفاضل والى الثاني المحقق الجرجاني قال في شرح
التلخيص قال المصنف فالاستعارة مانضمن تشبيه معناه بما
وضع له والمراد بما وضع له ماعني باللفظ واستعمل اللفظ فيه
فعلى هذا لا يتناول قولنا مانضمن تشبيه معناه بما وضع له
اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو
زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان
معناه عين الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بما وضع له
لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان مافي قولنا مانضمن عبارة

عن المجازى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها فاسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا
فيما وضع له وفيه نظر لاننا لانسلم ان اسدا في زيد اسيد مستعمل
فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاعة فيكون مجازا
او استعارة كما في رأيت اسيدا يرعى بقرينة جملة على زيد ولا
دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوف وان التقدير
زيد كاسد وقال في التلويح هو استعارة بتفسير الجمهور ايضا
لكونه مستعملا في المشبه المتروك وهو الرجل الشجاع لا
في معناه الخبيث ليمتثل الى تقدير اداة التشبيه بدليل قولهم
زيد اسيد اي مجترى صائل والطير اغرته عليه اي باكية
وقال المحقق الجرجاني في شرح المفتاح اذا عرفت ان وجود
طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك
لما عرفت المشبه مالم يكن مقروكا بالكلية مضر باعنه صفحا
لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة لان الكلام يشعر
بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك متاف المماثلة المطلوبة
في الاستعارة يجعل المشبه عين المشبه به عرفت به ان وجود
طرفي التشبيه سواء كان وجود المشبه هناك افعليا او تقدير يا
او معنويا يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه اي الاستعارة
واذا عرفت هذا فقد عرفت ان فقد كلمة التشبيه مع وجود

الطريقين لا يؤثر في اخراج الكلام عن التشبيه الا بحسب
النظائر حيث يظن ان مثل زيد اسيد ليس بتشبيه بل استعارة
لخروجها عن الهيئة الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان مثل
هذه الامثلة المشتبهة على وجود الطريقين صريحا من باب
التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه
او لا ~~او لا~~ اختلفا ~~في~~ في الالفاظ الموضوعات بازاء معنى هل
هي موضوعة ايضا لانفسها بوضع غير قصدي واعلام
لها او ليس شيء منها اعلاما لانفسها ولا موضوعة كلها
بشيء من الالفاظ لاقصدا او لا معناه فذهب الى الاول المحقق
التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال المحقق التفتازاني
في حاشية الكشاف ان كل لفظ وضع بازاء معنى اسم كان
او فعلا او حرفا فله اسم عام هو نفس ذلك اللفظ من حيث
دلالته على ذلك الحرف والاسم والفعل في قولنا خرج زيد
من البصرة خرج فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر
ان كلاما من الثلاثة محكوم عليه بالفعل والاسم والحرف حيث
يقال خرج فعل ماض وزيد اسم علم ومن حرف جر
فتجعل كلاما من الثلاثة محكوم ماعليه ان يكون بوضع غير قصدي
لا يصير به اللفظ مشبها كما ولا يفهم منه معنى سمياه وقال
المحقق الجرجاني في حاشية الكشاف وفيه نظر لان دلالة
الالفاظ لانفسها ليست مستندة الى وضع اصلا لوجودها

في المهملات بلا تفاوت وجعلها محكوما عليه لا يقضى كونها
اسماء لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز الاخبار عن
الفاظها بل هو جار في الالفاظ المهمة كقولنا جسق مركب
من ثلاثة احرف ودعوى ان الواضع وضع المهملات بازاء
انفسها وضع قصديا او غير قصدي وانها اسماء بهذا
الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة في قوا عد اللغة
على ان اثبات وضع غير قصدي امر لا يساعد عقل ولا نقل
وانما ارتبته تفصيلا عن الزام الاشتراك في جميع الكلمات
وتحقيقه انه اذا اريد الحكم على لفظ بنفسه لم يحتاج هناك
الى وضع ولا الى الدال على المحكوم عليه للاستغناء بذاته عما
يدل عليه فيشاركه الالفاظ كلها في صحة الحكم عليها عند
التلفظ بها انفسها وانما يحتاج اذا لم يكن المحكوم عليه لفظا
او كان ولم يتلفظ به فينصب هناك ما يدل عليه لتوجه الحكم
اليه وما وقع في عبارة بعضهم من ان ضرب ومن اخواتها
اسماء الالفاظ الدالة على معانيها واعلام لها فكلام تقريبي
قالوا ذلك لقيامها مقام اسماء الاعلام في تحصيل المراد
والجواب انا نقول من طرف الخصم انا نعم قطعا ان قوائنا
جسق مهملة يفيد المخاطب فائدة نامية وما هو ذلك فهو
كلام لكن الجزء الاول منه لم يوضع براء معنى فهو ليس
بكلمة من هذه الحبيبة لكننا نفهم منه نفسه حين الاطلاق

فهو كلمة بهذا الاعتبار يصح جعله جزءا من الكلام وايضا انا
نعم قطعا ان في الجزء الاول من هذا التركيب دلالة على شيء
غير الدلالة العقائسية وليس هذا الشيء غير نفسه والا لزم
خلاف الفرض لفرضنا انه مهملة فهذه الدلالة الثابتة انما
نشئت من تعيين احد غير طبيعة اللفظ او ثبت من طبيعة
اللفظ والثاني مذهب مردود واعرض عنه المحققون حتى
القاتل فثبت الاول وايضا فاننا نعم قطعا ان الجزء الاول
في هذا التركيب محكوم عليه باتفاق من المعترض ايضا ولا شيء
من المحكوم عليه مناف للاسم وايضا فانهم حكموا على الاشياء
المستترة في الافعال بالاسمية مع انها ليست من قبيل لفظ
ولا حرف ولا صوت فاذا حكموا عليها بالوضع والتعيين مع
كونها معدومة في انفسها فهم بالحرى ان يحكموا باسمية
المهملات من حيثية دلالتها على انفسها وايضا فانما يحتاج
بواضع اللغة ولم ينبع منه تعيينه الالفاظ بازاء معانيها
ولم ثبت كثيرا من الاوضاع الغوية ولم تميز المعاني الحقيقية
عن المجازية الباطنية وتخمينات نشأت من استعمالات
اهل الكلام ومحاورا تهم وخطابا تهم فاذا رأينا تركيبات
مفيدة فائدة تامة وقد كانت العمدة في جزئها مهملا حكمنا
على ذلك المهمل ظنا وتخميننا لو وضع والتعيين في الجملة

فأقول بان دعوى ان الواضع وضع المهملات بازاء انفسها
وضعا قصديا او غير قصدي وانها اسماء بهذا الاعتبار خروج
عن الانصاف وتكابر في قواعد اللغة بمجرد استبعاد اذ الخصم
ان يقول ان المكابرة والخروج ان اراد زوجهما من ادعاء
وضعها بازاء معان غير انفسها فليس فلا يضربا وان اراد
لزوجهما من ادعاء وضعها بازاء انفسها فهو اول المسئلة
وعين النزاع ودعوى البداهة في محل النزاع غير مسبوقة
فقوله على ان اثبات وضع غير قصدي امر لا يساعد عقل
ولا عقل ان اراد ان ذلك الاثبات يصادم البداهة ويخالف
تصريحات ائمة اللغة فالاول غير واقع كما سمعت والثاني
يحتاج الى البيان وان اراد انه يخالف معقولا نشأ من برهان
عقلي فعليه البيان والثاني على حاله ثم لو صحته بحقيقة على
قوله عند التقطع بها انفسها مشكل جدا ان نعلم قطعا انا
ان اقلنا خرج فعل ومن حرف فلا يتكبر كون لفظي من وخرج
في هذين التركيبين محكوما عليهما كما اعترف به القائل وايضا
ففيهما نفس اللفظ منهما اما نشأ من ذات اللفظ وطبيعته
او من تعيين احد غير ذات اللفظ فالاول لم يرض به القائل
ايضا ثبت الثاني بالضرورة لا يقال ان عدم رضائه القائل
تمامه صدور دلالة الفاظ على معانيها الموضوعه بازاءها

من انفسها لادلائها على نفسها بنفسها لانا نقول لا قائل
بالفصل فقوله لم يحتاج هناك الى وضع ولا الى الدال ان اراد
انه لم يحتاج الى تعيين احد غير ذات اللفظ كما هو الظاهر من
كلامه فهو رجوع الى المذهب المردود من حيث لا يشعر
وان اراد انه لا تعيين هناك اصلا من نفس اللفظ ولا من غيره
فهو قول بثبوت الاثر ولا مؤثر هناك ولم يقل به احد من
الحكيم والمتكلم وان اراد انه لا يحتاج فيه الى الدال مطلقا
فهو قول بثبوت النسبة بلا تحقق طرفيها ولم يقل به احد
وان اراد انه لا احتياج الى دال هناك غير نفس اللفظ فهو
كذلك لكن الكلام في التعيين كما تحققت ~~في~~ اختلافنا
في مقدمة الكتاب بعد اتصافهما في ثبوت مقدمة العلم
فالمحقق التفتازاني ذهب الى ثبوتها عندهم ايضا والمحقق
الجزائري الى عدم ثبوتها عندهم قال في شرح التلخيص
يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كعرفة حده وغايته
وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت
امام المقصود لرباطها بهما واتصافهما في سواء توقف عليهما
ام لا وقال المحقق الجزائري في خواشي شرح التلخيص اثبت
في هذا الكتاب مقدمة العلم وفسرها بما هو المشهور
في الكتاب ومقدمة الكتب وهو اصطلاح جديد لا يقل

عليه من كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم وقد اختلف
المقالة وطال النزاع بعد هذين الخبرين في ان الحق في طرف
من فن مصوب رأى المحقق الجرجاني وهم كثيرون ومن
مصوب رأى المحقق التفتازاني واطال كل من الفريقين
في ترجيح ماسلك سيما الفرقة المصوبة رأى المحقق الجرجاني
وما اتى كل من الفريقين ما فيه شفاء العليل اورواء القليل
فبعد ذلك نقول وبالله التوفيق انه قد ورد في كتب العربية
مثل الفائق والمغرب مقدمة الكتاب بمعنى اول الكتاب
وقد ذكر المص في المقدمة التي في هذا الكتاب اعني كتاب
التلخيص امورا بعضها مذكورة في كتاب المنقح في آخر
المعاني والبيان وبعضها غير مذكورة في كتاب من كتب
المعاني والبيان وانما استنبطها المص بحودة قريحته كما صرح
به في الايضاح الذي وضعه كاشر للتلخيص فالامران
المذكوران لا يصح ان يجعل شيئا منهما اما يتوقف عليه الشروع
في العلمين اما ما ذكره صاحب الفتاح فظاهروا ما استنبطه
المصنف بحودة قريحته فلا يصح فيه توقف الشروع
في العلمين عليه انلو توقف الشروع عليه لالتزم ائمة المعاني
في اول تصانيفهم ذكره لعدم صحة شروخ شارع في العلمين
المذكورين بدونه وقد صرح المصنف في الايضاح كما

سمعت انه ما ذكره احد من ائمة الفن في كتبهم لافي اوائلها
ولافي او اخرها فلم من ذلك قطعا ان لبس المقدمة في هذا
الكتاب مالا يمكن شروخ شارع في فن المعاني والبيان
بدونها بل يصح الشروع في العلمين المذكورين بدون
معرفة ما فيها ثبت بذلك قطعا ان لبس مراد المص من
المقدمة ههنا ما هو المشهور اعني ما يتوقف عليه في العلم
وقد ذكره ارحام الفنون الثلاثة وقبل شروخها فيها
فعلينا انها لبست من الفنون الثلاثة وقد نظرنا في المذكورات
فيها فوجدنا الجميع يتتبع بها في الفنون الثلاثة فحصل لنا
من ذلك ان مقدمة كتاب التلخيص شيء قدم امام المقصود
اعني الفنون الثلاثة لارتباط الفنون بهذا الشيء المقدم
وتبوت الانتفاع في الفنون الثلاثة بفعلنا من ذلك قطعا ان
الخطيب استعمل لفظ المقدمة في هذا الكتاب في معنى ما
قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فقول
المحقق الجرجاني اثبت في هذا الكتاب مقدمة الكتاب وهو
اصطلاح جديد لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من
اطلاقاتهم ان اراد به لفظ مقدمة الكتاب بمعنى انه لم يرد
في كلامهم هذه الكلمة فقد سمعت ورودها على ما نقله
الفائق والمغرب وان اراد استعمال هذه الكلمة في معنى ما

قد مت امام المقصود الخ وتعيينها له فنقول ح ان اراد انه
لم يثبت من واضع اصل اللغة ولا من اهل العرف العام ولا من
اطلاق الشرع تعيين هذه الكلمة لهذا المعنى فليس ولا يضر
ذلك المحقق الفنازاني وان اراد انه لم يثبت من اهل العرف
الخاص اعني فن المعاني والبيان استعماله في هذا المعنى وتعيينها
له فغير مسلم اذ قد سمعت انه يفهم من كلام الخطيب فهمها
محققا لا ريب فيه انه استعمال هذه الكلمة في هذا المعنى وانه
من أئمة الفن وانا لانعم اوضاع الالفاظ وتعيينها لها الا ان
استعمال ارباب الاوضاع في تلك المعاني ولا يرى ان الاستعارة
المكتبة عند السكاكي هو المشبه المراد به المشبه به وعند
الخطيب هو التشبيه المضمر في النفس على ما زعموا واشتهر
عندهم وعند صاحب الكشف هو المشبه بالرموز والمعنى
لكون الاستعارة عند كل من هذه الأئمة الثلاثة بمعنى الا انه
يستعمل الاستعارة في تلك المعاني ولا معنى لاستعمالها في ذلك
المعنى الا انه وضع هذه اللفظة وعينها في العرف الخاص لذلك
المعنى ولا يرى ايضا ان سيدنا علي رضي الله تعالى عنه علم
الابواب الخوية لابي الاسود الدثلي وامره بوضعها في الكتاب
واتفق القوم على ان ما وضعه ابو الاسود ابواب قابلية
واحرى يسير في الغاية بالنسبة الى الابواب المكتوبة اليوم

في الكتاب الخوية فالمسميات الخوية والالفاظ الموضوعه
بازائها كانت في عهد ابي الاسود الدثلي قليلا جدا بالنسبة
الى المسميات والالفاظ الموضوعه بازائها في عهدنا هذا وما
تكثر هذه المسميات والاوضاع الاكثر الاستباطات الخوية
من مستشهدات العرب بخاء الخليل مثلا بعده فاستنبط اشياء
كثيرة فكثير المسميات فوضع لها الفاظ ثم بعده سيبويه
واستنبط اشياء كثيرة باجتهاده زائدة على استنباط الخليل
فزيد المسميات ايضا فوضع لها ايضا الفاظ حتى ان ابن مالك
وابن حبان استنبطوا باجتهادهما اشياء كثيرة لم توجد
في قواليف القدماء فزاد المسميات الخوية فلا يد لها
من اسمي يدل عليها فاذا كان المسميات الصناعية لها اسما
خاصا ووضعها ارباب الفن في عهدهم واوانهم لها وتبع
لهم من جاء بعدهم في الاطلاق فلصاحب التلخيص ان يستعمل
لفظا من كتابه مثل المقدمة فيما اراده من المعنى مع انه ليس
من المسميات الصناعية وقد وقع الاستعمال والوضع الصناعي
منه ومن امثاله مثل المقدمة اولى بالجواز والوقوع والحب
انهم انما استعمال مقدمة الكتاب في هذا المعنى اى ما قدمت امام
المقصود به بكلام محي الدين النوى وبكلام شمس الدين
الاصفهانى دفعا لاشكال المحقق الجرجاني والخطيب ليس يادق

كما منهما سيما في العربية سيما في المعاني والبيان **اختلفا**
 في التعريفات اللفظية بانها راجعة الى التصديقات وانها
 غير راجعة اليها بل باقية على حالها كسائر التعريفات التي
 هي من قبيل التصورات فذهب الى الثاني المحقق التفتازاني
 والى الاول المحقق الجرجاني قال قدس سره في حاشية شرح
 المختصر وما اوضحناه من ان الحد لا يمنع انما هو في الحد الحقيقي
 والرسمي ايضا لانتفاء الحكم فيهما واما التعريف اللفظي سواء كان
 بالمفردات او في حكمها فخاله التصديق بان هذا مفهوما مذكورا
 او شرعا فيقبل لمنع وطلب البرهان الذي هو النقل **اختلفا**
 في الاستعارة بالكناية بان فيها اقوالا ثلاثة قول القد ماء وقول
 صاحب المفتاح وقول صاحب الايضاح او اقوالا اربعة رابعها
 قول صاحب الكشف فذهب الى الاول المحقق الجرجاني
 والى الثاني المحقق التفتازاني قال في حواشي الكشف ونحن
 في عويل من اختلاف اقوال القوم الى ثلثة حيث فهم من كلام
 القد ماء ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المذكور كناية
 كالسبع مثلا وصرح صاحب المفتاح انه اسم المشبه المستعمل
 في المشبه به كالكناية المراد منها السبع وصاحب الايضاح انه
 التشبيه المضمحل في النفس حتى ظن بعض الناظرين في هذا
 الكتاب ان الاستعارة بالكناية هي الاطمار من حيث كونها

كناية عن استعارة السبع المنبهة وفي قولنا شجاع يفترس اقترانه
 الافتراس مع انه استعارة تصريحية لاهلاك الاقران فهو كناية
 عن استعارة الاسد للشجاع اذ الكناية لاتا في ارادة الحقيقة
 ثم هذه الكناية من قسم الكناية في النسبة اعني اثبات الاسدية
 للشجاع والحليمة للعهد للقطع بانه لبس كناية من المسكوت
 نفسه بل دال على مكانه وقال قدس سره اراد بذلك الناظر
 صاحب الكشف يعني انه فهم من عبارة الكشف معنى اخر
 غير المثلثة واحداث ذلك في الاستعارة قولنا ربا فزاد في طنبور
 العويل نعمة اخرى ولعمري ان نسبة هذا الفهم اليه سهو
 عظيم لم ينشأ الا عن فرط غفلة وكيف تصور فهم بهذا المعنى
 مع ان عبارته صريحة في خلاف بحيث لا يتنبه على من له ادنى
 مسكة وان شئت حقيقة الحال فاسمع لهذا المقال فاطال
 في ذلك تركنا نقله حذرا عن الاطالة **اختلفا** في التشبيه
 التشبيلي بانه اشترط فيه تركيب الطرفين او لم يشترط فيه ذلك
 فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني
 قال صاحب التلخيص في تعريف التشبيه التشبيلي وهو ما وجهه
 منترج من متعدد كما مر فثبت المحقق التفتازاني لما مر بتشبيه
 الثريا بنقود وتشبيه الشمس بالمرأت في كفا الاشل وقد صرح
 ولا ياتهما من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد وان كان وجه الشبه

فيهما مركبا وقال المحقق الجرجاني ان المتبادر من انتزاع وجه الشبه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه لا كونه مركبا من متعدد هو اجزائه كما توهمه الشارح فأورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد الا يرى ان المصدر على السكائي في عمده التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من المجاز وقال الشهاب هناك تشبيه التمثيل ما يكون جهة منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد فانظر كيف اعترف بان التمثيل يستدعي التركيب حيث جعله احتراز عن الاستعارة في المفرد حتى قال وحاصله ان يشبه احدى صورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى **اختلفا** في حقيقة الالتماس فقال المحقق الشريف في تعريفه الالتماس هو الطلب مع التساوي بين الامر والمأمور في الرتبة وقال المحقق الفتازاني في شرح التلخيص الالتماس انما يقال في العرف لا يطلب على سبيل النوع عن التضرع لالى حد الدعا **اختلفا** في ان البعضية التي تدل عليها من البعضية هل هي البعضية المنافية للكلية او هي البعضية الغير المنافية لها فذهب الى الاول المحقق الفتازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال في التلويح البعضية التي تدل عليها من البعضية

المجردة المنافية للكلية لا البعضية الشاملة لما في ضمن الكل الاتفاق الحاجة على ذلك حيث احتاجوا الى لتوفيق بين قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم الى ان قالوا الا بعد ان يغفر جميع الذنوب يقوم بعضها القوم اذ خطاب البعض لقوم نوح عم وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب احد الى ان البعض لا ينافي الكلية وقال المحقق الجرجاني في حواشي التلويح القاضل الرضى صرح بعدم المنافاة حيث قال ولو كان الخطيب خطبا بالامة واحدة ايضا فغفران بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها بل عدم غفران بعضها لا ينافي غفران كلها وتحقيق كلام المحقق الفتازاني ان البعضية على قسمين بعضها شاملة لما في ضمن الكل من الاجزاء وهي التي لاتنافي الكلية وبعضها مجردة بمعنى بعض فقط وهو الذي يتألف الكلية فاناسب الى القسم الاول من البعض ينسب الى الكل ايضا واناسب الى القسم الثاني لا يصح نسبة الى الكل لارادة البعض فقط بمعنى ان المنسوب انما ينسب الى البعض دون الكل ولبس البعض الآخر منه غير منسوب وممدلول لكنه من البعضية عند القوم انما هو القسم الثاني لا الاصح من القسمين ولا القسم الاول فقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم انا حمل كلمة من على البعض يكون المعنى على

ما قالوا يغفر الله سبحانه وتعالى بعضنا من ذنوبكم والبعض الآخر
يبقى غير مغفورة لكم ففيه الاشكال بقوله تعالى ان الله يعفو
الذنوب جميعا ويدفع بان مغفرة الذنوب جميعا بحيث لم يبق
عنده ذنب غير مغفور بالنسبة الى قوم ومغفرة بعض الذنوب فقط
بحيث يبقى البعض غير مغفور على ما هو مدلول كلمة الشائبة
من الواضع بالنسبة الى قوم اخر فلا اشكل فلو كان معنى
من التبعية البعض الغير المقيد بالتحديد والخصر على
التبعض فقط بل البعض الشامل لما في ضمن الكل من الاجزاء
لم يكن مغفرة البعض بهذا المعنى منافية لمغفرة الكل فاحتاجوا
اذن في التوفيق بين اليتين الكريمتين الى ما قالوا لا يعد فهذه
الصنيع من النجاة يدل دلالة قطعية على ان معنى من التبعية
الثابت عن الواضع البعضية الجردة المنافية للكلية لا البعضية
الشاملة لما في ضمن الكل من الاجزاء فاقاله المحقق
الجرجاني بان الفاضل الرضي صرح بعلم المتأخرين حيث قال
ولو كان الخطاب خطابا الى امية واحدة فغفران
بعض الذنوب لا ينافي غفران كلها الخ ان اراد من البعض
القسم الاول من القسمين اللذين كورين فليس ان غفران بعض
الذنوب في نفسها لا ينافي غفران كلها لكن القوم لم يجعلوا
ذلك مدلول كلمة من التبعية بل تحققت فهم الغفران في الكل

عن الواضع والواضع الوضع والتعيين كيف شاء والناظر
عن الواضع باتفاق جم غفير وجع كثير هو القسم الثاني وان
اراد القسم الثاني منهما فبقوله فغفران بعض الذنوب لا ينافي
غفران كلها فاسد لما تحققت وتبين لا يقال ان الفاضل
الرضي من جملة النجاة ومن جملة الناقلين عن الواضع فاحتل
ان يكون مدلول كلمة من عند الواضع هو القسم الاول بناء
على نقله لانا نقول انهم انفقوا في النقل عن الواضع على كون
مدلولها عند الواضع هو القسم الثاني فقط فلا يسمع من
شخص واحد نقل ورواية يخالف ذلك النقل لنقل جم غفير
وجع كثير عن ذلك الواضع اختلفا في الاضافة لادنى
ملازمة مثل كوكب الجرقاء بعد اتفاقهما على ان هذه ليست
بحقيقة بل مجاز بان مجاز تهما من قبيل المجاز العقلي او من قبيل
المجاز اللغوي فذهب الى الاول المحقق التفتازاني والى الثاني
المحقق الجرجاني قال المحقق التفتازاني في شرح المفتاح
فالاضافة لادنى ملازمة تكون مجاز احكاميا مشعرا يجعل تلك
الملازمة بمنزلة الملازمة الكاملة الاضافة وقال المحقق
الجرجاني في شرح المفتاح الهيئة التركيبية في الاضافة اللازمة
موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان مجاز عن المضاف
بانه المضاف اليه فاذا استعملت في ادنى ملازمة كانت مجازا

لغويا لاحكامها كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون بصرف
النسبة عن محلها الاصلى الى محل آخر لاجل ملابسة بين
المحلين وظاهرانه لم يقصد صرف نسبة الكوكب الى الحرفاء
بواسطة مناسبة بينهما بل نسب الكوكب اليها لظهور
جدها في نهضة ملابس الشتاء فجعلت هذه الملابس بمنزلة
الاختصاص الكامل وفيه لطيف قال بعض الفضلاء ورده
عن دود اما اول فلان مرتبة المجاز اللغوى ان يكون لفظا
والهيئة التركيبية ليست كذلك واما ثانيا فلان صرف النسبة
عن محلها الاصلى الى محل آخر انما هو مذهب غير الشيخ
والحق مذهب الشيخ كما اعترف به المهترض ايضا في تحقيق
قول الشارح في مباحث الحقيقة والمجاز العقلين وظن ان هذا
تكلف والحق ما ذكره الشيخ واجاب عنه بعض الفضلاء اما
عن الاول فان الشيخ ذكر في الشفاء كون الهيئة جزءا من اللفظ
ورد بان المحقق الجرجاني نقل في حاشيته المطالع عن الشيخ
ان الهيئة التركيبية ليست لفظا فلا يكون جزءا من اللفظ
واجيب عن الرد بوجهين احدهما يجوز ان يكون هذا نقلا
عن الشيخ ولم يكن ارتضاه والثاني لو سلم ارتضاؤه فله
ان لا يسمي لزوم كون المجاز اللغوى لفظا واخذه في تعريفه بناء
على الاعم الاغلب واما عن الثاني فلان المحقق الجرجاني ملغز

ان يكون المجاز الحكمى مصروفا عن محله الاصلى غاية انه
لا يلزم ان يكون هذا الاصل امر محققا بل يكفي كونه امرا
موجودا ثم قال السيد وبالمجلة استعمال المركب الاضافى لادنى
ملابسة كاستعمال الماذى فيما يقع تحقق وقوعه وقد جعل
القوم الثاني من قبيل المجاز اللغوى فكذا الاول وفيه ان الثاني
لا يدل على النسبة بخلاف الاول فان الهيئة فيعدل على نسبة
شيء الى شيء وعادة القوم في مثله اذا صرف تلك النسبة عما هو له
محققا او مقدران يسمى ان تلك النسبة بمجازا حكميا او مجازا عقليا
لا مجازا لغويا فتلخيص كلام المحقق التقاض انى ان هذا التركيب
اعنى كوكب الحرفاء مثل تركيب اثبت الربيع البقل فكما ان الطرفين
في هذا التركيب على حقيقة كذلك الطرفان في ذلك التركيب
فكما ان لبس الذى حكمنا عليه بالمجاز يثبت في هذا التركيب
لفظا مثل الطرفين بل هو ارتباط احدهما الطرفين الى الآخر
ويعدل على هذا الارتباط الهيئة التركيبية في تركيب اثبت الربيع
البقل فكما ان لبس الذى حكمنا عليه بالمجاز يثبت في ذلك التركيب
اعنى كوكب الحرفاء لفظا مثل طرفه بل هو ارتباط احدهما الطرفين
بالآخر ويعدل على هذا الارتباط الهيئة التركيبية في تركيب
كوكب الحرفاء فكما ان الحقيقة المحققة في الارتباط المحقق
في تركيب اثبت الله البقل حقيقة عقلية لا حقيقة لغوية فكذلك

الحقيقة المحققة في الارتباط المحقق في اصل هذا التركيب
اعني كوكب الله بل كوكب السماء ايضا حقيقة عقلية لا لغوية
لايقال الاختصاص المستفاد من المثال الذي ذكرته اعني
كوكب السماء ليس هو الاختصاص الكافل اعني نسبة المملوك
الى المالك كما في الاول اعني كوكب الله فلا يصح مثلا لاصل
هذا التركيب لانا نقول لا يجب المالك الحقيقي في الاختصاص
الحقيقي بل يكفي في تحقق الاختصاص الحقيقي المالك الظاهري
الصالح لان بعده العرف اختصاصا حقيقيا بدليل انهم قالوا
بتحقق الاختصاص الحقيقي في غلام زيد مع انه لم يتحقق نسبة
الملكية الحقيقة بينهما بل المالك الحقيقي هو الله تعالى فنسبة
الكوكب الى السماء من قبيل نسبة الجزء الى الكل فاذا كان
الغلام مع كونه خارجا عن زيد مختصا به اختصاصا حقيقيا
فالكوكب مع عدم كونه خارجا عن السماء اولى بكونه مختصا
باسماء اختصاصا بعده العرف حقيقيا كما لا يخفى في اختلاف
في ان الانشاء هل يقع خبرا بلا تأويل ام لا يقع ذلك الا بتأويل
فذهب الى الاول المحقق الفنازاني والى الثاني المحقق الجرجاني
قال المحقق الفنازاني في شرح المفتاح وقوع الانشاء من
الطلب وغيره خبرا كثيرا في السلام والتأويل بتقدير القول
على ما ذكره المص وغيره مما لا ضرورة اليه بل وبآية المعنى

في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فيما يجعل
للمختص مبتدأ وفي الدعاء كقوله تعالى بل انتم لاهر حبا بكم
وفي مثل ابن زيد وفي القفال وكيف الحال وما اشبه ذلك
وقال المحقق الجرجاني في شرح المفتاح زعم بعضهم انه يجوز
وقوع الانشاء خبر المبتداء بلا تأويل والمشهور هو التأويل
وذلك لان خبر المبتداء يجب ان يلاحظ من حيث انه حال
من احوال المبتداء ونسب اليه سواء اوقعت النسبة بينهما
او استغنى عنها ولا شك ان نحو اضرب في قولك زيد اضربه
ليس من احوال زيد اذا جرى على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا
واما الاول بمقول في حقه اضربه على انه يستحق ان يؤمر بضربه
فقد صار له حظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة خلا
عنها قولك اضرب زيدا لان هناك امرت بضربه واشمرت
الى انه مستحق لذلك وقيل عليه قوله تعالى بل انتم لاهر حبا
بكم وامامنا ابن زيد وفي المثال فليس مما نحن بصدده
لان الاستغنى امامهم نادا في الحقيقة على النسبة بين المبتداء
المذكور والخبر المقدم لاعلى الخبر وحده واختلفا في ان على
الاشتقاق هل هو جزء من التصريف او هو على حدة
فذهب الى الاول المحقق الفنازاني والى الثاني المحقق الجرجاني قال
المحقق الفنازاني في شرح المفتاح قد ذكرنا في صدر الكتاب

ان تمام علم الصرف بعلم الاشتقاق وجعلهم ساقى قسم واحد
 مختلط المسائل وان تمام علم النحو بعلمى المعانى والبيان ثم افرد
 لهم قسما على حدة هو عمدة اقسام الكتاب وذلك لان علم
 الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وكذلك المعانى والبيان
 من النحو وظهور التمايز بالاسم والحد والفرض والموضوع
 والمسائل والتدوين وقال المحقق الجرجاني في هاش شروح
 المفتاح الاشتقاق علم على حدة كما يدل عليه قول صاحب المفتاح
 في خاتمة الكتاب ابن هم عن علم الاشتقاق ابن هم عن علم
 الصرف وقوله في اوائل بحث المجاز وكا تبيينه على ما عليه
 ائمة الاشتقاق والصرف ولا يخفى ان موضوعه ممتاز عن موضوع
 علم الصرف بالحشية المعتبرة في موضوعات العلوم وله لا اعتبار
 بتمايز العلوم للأفراد بالتدوين فن قال الاشتقاق جزء من
 الصرف بلا شبهة فنفى ذلك بلامر به قال بعض الافاضل ان الاشتقاق
 جزء من الصرف او علم برأسه ففيه كلام فالجمهور على انه جزء
 من الصرف حتى قال اعظمهم الاشتقاق جزء من الصرف
 بلا شبهة لان الشارح المحقق خالفهم في ذلك وجعله علما برأسه
 وسنده في ذلك امور الاول كلام الزمخشري في قسط اساس
 العروض وهو هذا القسم الذى نقله ههنا عنه قاله جعله جزء
 من علم الادب وجعل الصرف جزء على حدة وجعل موضوع

كل منهما شيئا واحدا واعبر القفاير بالحشية ولا يخفى انه يجوز
 ان يكون امر واحد موضوعا لعلوم متعددة ويكون القفاير
 والاختلاف باختلاف الحشية على ما تقر في مباحث الموضوع
 الثانى عبارة المص في اوائل بحث المجاز بحيث قال وكا تبيينه
 على ما عليه ائمة على الاشتقاق الصرف الثالث عبارة المص
 في الخاتمة حيث قال ابن هم عن تصحيح نقل اللغة ابن هم عن علم
 الاشتقاق ابن هم عن علم الصرف فهاتان العبارتان تدلان
 على ان الاشتقاق علم برأسه والا فلا معنى لذكره على حدة لكونه
 مندرجا في الصرف وما وجه قول الجمهور فقطاهران القوم
 قد عرفوا الصرف بانه علم يعرف به احوال ابنية الكلام التى
 ليست باعراب ولا بناء ومقتضى هذا التعريف ان كل حال غير
 لاعراب والبناء مندرج فيه وكائن من الصرف والاشتقاق
 كذلك فهو وايضا جزء منه كما بحث الادغام والاعلام
 والنقاء الساكنين والوقوف ونحو ذلك والا فلا يكون التعريف
 مانعا والقوم مع مناقشتهم على هذا التعريف من جهات
 كثيرة لم يعمروا بذلك ولم ينزهه بعدم المتدخل الاشتقاق
 قال قول مبان علم على حدة جزء من القوم كلهم محطون في تعريفه
 وعدم الافراد بالتدوين وان لم يصلح دالا برأسه على الجزئية
 لانه امر بعينه ويؤيده كانه قيل لما كان التعريف شاملا

والندوب معينا والاندراج مشعر فكيف في كونه جزءا وبهذا قال
من جعله جزءا أنه جزء بلا شبهة وليس بمقصودهم من حديث
الندوين انه دليل مستقل برأسه كما توهمه الشارح المحقق
بل المراد ما ذكرنا فالانصاف ههنا ان هذا امر راجع الى
الاصطلاح الامشاح في الاصطلاح فن اصطلاح على جعله
من بابحت الصرف وعد جزءا منه كسائر المباحث الصرف كما
ذهب اليه القوم واختاره الجمهور جازله ذلك ومن اصطلاح
وعرف الصرف بنوع يمتاز عنه وجعل الموضوع ممتازا بالهيئة
المعتبرة في موضوعات العلوم فلا كلام عليه فان لكل احد
ان يصطلح على ما شاء واما التقسيم الذي ذكره جار الله فبعد
تسليم كونه نصا في كونه علما برأسه غير متدرج في الصرف
ينبغي ان يحمل على ان الامر كذلك عنده لانه سمة في اللغة والعربية
وهو صاحب مذهب في هذا الباب فله ان يصطلح على ما يريد
لما لاح له من دليل فغاية الامر حيث ان يكون علم الاشتقاق امر
اختلافيا كسائر المسائل الاختلافية فلا معنى لتخطئه الجمهور بكلام
صدر عنه فان كونه علما برأسه عنده لا يوجب فساد قول الجمهور
وهذا ظاهر واما المصنف فالحق ان الاشتقاق عنده جزء البتة
لان تعريفه للصرف شامل وتوحيده للصرف جامع واما العبارة ان
المستعان على ذكره مع ذكر الصرف على حدة فيحتمل كل

منها ان يكون لتكسبه له في ذلك كما انه بهذا البيان تارة من المعاني
ويجعله شعبة وتارة بقده علما على حدة وذكر لكل منهما تعريفا
ما ناعنا اندراج الاخر تحت هذه تحت كل لفظ ومرة وفي ضمن كل
كلمة تكتنه وحكمة وبهذا الاعتبار يجوز ان يكون كلام ابن محسري
محمولا على انه عد الاشتقاق الذي هو شعبة من الصرف علما
على حدة وجزء من علم الادب القوية امره وكثرة مباحثه
واتناء الامر على الاشتقاق بانواع الثلاثة واما القول بان الاشتقاق
يمتاز بنوع خصوصية فاليس شيء لان الكلام من اجزاء الصرف
كباحث الاعلال والابدال ونحو ذلك يمتاز بنوع خصوصية
وكيف لا يكون كذلك وانه جزء منه واخص منه على انه قد ذكرنا
ان فيه اختلا لا ماعلى ان هذا التقسيم ليس مدكورا في قسطاس
العروض فقد رأيتاه مكتوبا على حاشيته في بعض النسخ وما
وجدناه مسطورا في مثله فيقال في هذا المقام فانه منزلة الاقدام
في اختلافها في الضمائر واسماء الانشازات هل هو موضوع
بالوضع العام للوضع له العام وهو موضوع بالوضع العام
للوضع له الخاص فذهب الى الثاني المحقق الجرجاني رالي
الاول للمحقق التفتازاني قال في شرح التلخيص في تعريف
المعرفة وهو ما وضع يستعمل في شيء بهتة قال قدس سره
في بيان ذلك الكلام اي المعبر في المعرفة هو التعمين عند

استعمال دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها
من المضمرات والمبهيات وسائر المعارف فان لفظه انا مثلا
لا يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انوراد به
متكلم لا بعينه ولست موضوعا لواحد منها والا لكان في غيره
مجازا ولا لاسكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعا بعدد
افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعا لمفهوم كلي شامل
للكل الافراد ويكون افرض من وضعها استعمالها
في افرادها المعنية دون هذا ما توهمه جماعة والحق
ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعا لاسكل معين
منها موضوعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء ولا الاشتراك
وتعدد الاوضاع ولو صح ما توهموه لكانت انا واثنت وهذا
مجازا لا لاحاقا بل لما لم يستعمل فيما وضعت هي لها
من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا وهذا
مستبعد جدا كيف لا لو كانت كذلك لما اختلفت ائمة اللغة
في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج في نفي الاستلزام الى
ان يتسك بامثلة نادرة ~~في~~ اختلاف في ان كل واحد من المجاز
بازيادة والمجاز بالنقصان نحو لبس كمثلته شيء ونحو واسئل
القرية هل هو عند الاصوليين مجاز بالمعنى المتعارف وان
اطلاق المجاز عليه بمعنى آخر فذهب الى الاول المحقق الجرجاني

والى الثاني المحقق التفتازاني قال المحقق الجرجاني في حواشي
شرح التلخيص في آخر بحث الاستعارة في الحاشية المعلقة
على قول الشارح فان كان الحذف اول زيادة مما لا يوجب تغيير
حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من السماء اى كمثل
ذوى صيب وقوله تعالى فيمارحمة من الله تعالى اى فيرحمة
من الله تعالى فان كلمة لا توصف بالمجاز الى آخر ما قال يعنى
ان المجاز ههنا بمعنى آخر سواء اريد به الكلمة التى تغير حكم
اعرابها بمحذف او زيادة كما ذكره المص او اريد به الاعراب
الذى تغير الكلمة اليه بسبب احدهما كما يدل عليه ظاهر المقتراح
وفيه نظر لان الاصوليين بعد ما عرفوا المجاز بالمعنى المشهور
اوردوا في امثله المجاز بازادة والمجاز بالنقصان ولم يذكر
ان للمجاز عندهم معنى آخر كما ذكره صاحب المقتراح ونسبه
الى السلف وزعم ان الاول ان يعد ملحقا بالمجاز فالمفهوم
من كلامهم ان القرية مستعملة في اهلها بمجازا ولم يريدوا
بقولهم انها مجاز بالنقصان ان الامل مضمر هناك مقدر في نظم
الكلام فان الاصنام مقابل المجاز عندهم بل ارادوا ان اصل
الكلام ان يقال اهل القرية فلما حذف الامل استعمل القرية
مجازا فسمى مجازا بالمعنى المتعارف سببه النقصان وكذلك قوله
تعالى لبس كمثلته شيء في معنى المثل بمجاز وسبب هذا المجاز

هو الزيادة نذ لو قيل لبس مثله شيء لم يكن هناك مجاز واختلاف
 فيما اذا وقع الطلبي جزاء لشرط منه هل هو محتاج الى تأويله
 بالخبري او لا احتاج الى ذلك فذهب الى الاول المحقق الجرجاني
 والى الثاني المحقق التفتازاني قال في شرح التلخيص ويجب
 ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طليبا نحو ان جاءك زيد
 فأكرمه لانه فعل استقبالى لدلالته على الحدوث في الاستقبال
 فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض
 الصدق في الاستقبال فلا يكون طليبا وقال ايضا تأويل
 الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه لبس بقرو الصدق كشرط
 بل هو مرتب عليه قال المحقق الجرجاني ان قولك اكرم زيدا
 يدل بظاهره على طلب في الحال لا كرامه في الاستقبال فينتج
 تعلق الطلب بالحاصل في الحال على حصول ما يحصل
 في الاستقبال الا اذا اول بان يحمل اللفظ بواسطة القرينة
 على الطلب في الاستقبال كما هو في الجملة الاسمية الدالة
 بظاهرها على ثبوت مدلولها واما الاكرام فاما ان يعاق
 على الشرط من حيث هو مطلوب كما اذا قيل اذا جاءك زيد
 فأكرمه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من اتقاء الطلب في الحال
 تأويل الطلبي بالخبري واما ان يطلق عليه من حيث وجوده
 فكان الطلب حاصلا في الحال كانه قيل اذا جاءك زيد

يوجد اكرامك اياه مطلوب بامك في الحال فيلزم تأويل الطلبي
 بالخبري وان لا يكون للطلب تعلق بالشرط اصلا وبالجملة
 لا يمكن جعل الطلبي جزاء بلا تأويل ومصرف الى خلاف ظاهره كما
 يوهمه قوله لانه فملى استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل
 على ان دلالاته على الحدوث في المستقبل ليست باقية اساس
 الى الطلب بل الى مطلوب على معنى انه يدل على طلب حدوثه
 في المستقبل ثم القائل بتأويل الجزاء الطلبي بالخبري انما تركبه
 لانه لا حظ في كونه مسببا عن الشرط على ما يقتضيه
 كالمجازات فان الطلب المستفاد من اكرم وان صح ان يكون
 مسببا عن شيء باعث للطلب عليه لكنه من حيث هو
 مستفاد منه لا يمكن كونه مسببا عن شيء بل لا بد في ذلك من
 اعتبار حصوله ووجوده في نفسه اولا لطلب او اعتبار تعلقه
 بالمطلوب او استحقيقه مما يقتضي تأويله بالخبري كل ذلك مما
 يشهد به الوجدان الصحيح اذ ارجعت اليه قلت قد ظهر
 من سوق كلامه ان هذا الاختلاف نشأ من اختلافهما في الجملة
 الشرطية حيث ان المحقق الجرجاني يقول ان الحكم
 في الشرطية انما هو بسببية الاول ومسببية الثاني وازمناء
 انعائده انما هو في المجموع لاقى الجزاء فقط فلا بد من حصول
 يترتب على الشرط ويتسبب عنه فلا جرم مست الحاجة

الى التأويل بالخبري حتى يتحقق ذلك وحيث ان التقاضي
يقول ان الحكم في الشرطية ليس في المجموع بل مناط الحكم
فيها انما هو الجزء والشرط وقع قيد له وان الحكم بالسببية
والمسببية والتلازم بينهما انما هو اعتبار المنطقيين لا اعتبار
اهل العربية فكما لا يهرق قولنا اكرم زيدا حين جاءك فكذا
في قولنا ان جاءك زيد فآكرمه لان معناه اكرم ان جاءك
والتأويل عبث لا حاجة اليه بوجه فان قلت اي القولين
هو الراجح عندك قلت الراجح بل الحق عندي هو قول
التقاضي لما سمعت من نصوص القوم مثل السبراني والمحقق
الروضي وصاحب المفتاح والنيان وصاحب الخيصر على
اذلن نعم قديمي الشرطية في كلامهم موافقا لاعتبار المنطقيين
لاقتضاء بعض المقام ذلك لسكنه نادر جدا انما المدعى كثرة
الوقوع وغلبة الاستعمال في محاوراتهم ومخاطباتهم فاذا كان
كثرة الاستعمال وغلبة موافقة لما قاله المحقق التقاضي كما
يشهد به نصوص الأئمة لم يمكن توافيق الاصطلاحين اعني
اهل العربية واهل الميزن بوجه وقد تقرر ان القاعدة ثبتت
عند اهل العربية بكثرة الوقوع وغلبته وان وقع التخلّف في
بعض المواد بخلاف القاعدة عند اهل المقول فانه لا يثبت
بالتخلّف ولو في مادة واحدة **اختلاف في تحقق الاحتمال**

للصدق

للصدق والكذب في مواد الشرطية فالمحقق التقاضي
على ان ذلك الاحتمال لا يجب في الجميع بل في الاكثر والمحقق
الرجحاني على ان ذلك يجب في الجميع والمحقق التقاضي
وان لم يقع منه نص على ذلك فيما رأيت من كتبه العربية الا
انه يلزم من كلامه لزوما ينافي بحيث لا يشك فيه من له ادنى
مسيكة حيث انه يقول في قولنا اذا جاءك زيد فآكرمه انه لا حاجة
في ذلك الى تأويل الجزء الطلبي بالخبري كما تحققت وان الشرط
قيد للجزء عنده فيؤي المعنى في اكرم زيدا حين جاءك كما تقول
اضرب زيدا يوم الجمعة فهل يقول احد بان اضرب زيدا يوم
الجمعة مما يحتمل الصدق والكذب فكذا هذا وقال المحقق
الرجحاني يفرع على التأويل وعدمه احتمال الصدق والكذب
وعدمه في الشرطية التي جزأها طلبي وان كان الطلب
في نفسه لا يخلو عما انتهى فاذا كان المحقق الرجحاني قائلا
بوجوب التأويل بالخبري في جزاء الطلبي يلزمه ضرورة القول
بوجوب تحقق الاحتمال للصدق والكذب في جميع موارد
الشرطية **اختلاف في توجيه التركيب المشهور** وهو قولنا
اكرم من ان يحصى بان معناه متباينة في الذكر فمن الاحصاء
او اكثر ما يمكن ان يحصى فذهب الى الاول المحقق التقاضي
والي الثاني المحقق الرجحاني قال المحقق التقاضي في شرح

المفتاح اورد على هذا التركيب ان ما بعد من لا يصلح ان يكون
مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الفعل اعني
الكثرة والجواب ان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم التفضيل
اي متباعدة في الكثرة من الاحصاء وقال المحقق الجرجاني ان من
اذ لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعول التفضيل بدون الاشياء
الثلاثة ولا شك ان التفضيل مراد بل الجواب ان معناه اكثر
من يمكن ان يحصى الا انه تسويع في العبارة اعتمادا على ظهور
المرد قال بعض الفضلاء في الدفع عن المحقق كفتا زاني انه
يجوز ان يكون محدوقا كقوله تعالى والله يعلم السروا خفي اي اخفي
من السر والقرينة ههنا وانجحة اذ لم يصرود ان المذكور له
مقابل وهو امثاله والمذكور وامثاله كلاهما يشتركان في الكثرة
الا ان امثاله لا تدخل تحت الضبط والمذكور يدخل تحت
فامثال المذكور اكثر من المذكور وهذا معنى لطيف واضح
في خاتمة في القوائد المستغربة والمسائل المستحجة منها انه
اشتهر الاستدلال بقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو
الا وحى بوحى على كل ما ينطق به النبي صلى الله عليه وسلم وحى لكن المحققين
من اصولنا يذكرون ان معناه لا يصدق قطعه بالقرآن عن هواه
ورأيه لان كل ما ينطق به عليه السلام وحى وكيف والنجار
عند العلم يجوز الاجتهاد له عم وامكان ان يقع خلافه ومنها

انه اشتهر ان المدوم ليس بشيء عند الاشعار فيظن انهم
لا يطقون لفظ الشيء على المدوم بخلاف المعتزلة فانهم يطقونه
عليه وليس الامر كذلك اذ الخلاف ينشأ بين المعتزلة انما
هو في الشيئية بمعنى التقر والشبوت في الخارج لا في اطلاق لفظ
الشيء فانه يثبت لغوي لا يصلح محلا لاختلاف العقلاء نص عليه
بعض المحققين ومنها انه اشتهر ان الاعمال معتبرة في الايمان
عند الشافعية وكما عند المعتزلة فيظن ان الطائفتين من واد
واحد وليس كذلك اذ الشافعية انما تعتبر الاعمال في الايمان على
وجه الكمال لا في حقيقة الايمان واما عند المعتزلة فهي دائمة
في حقيقة حتى ان الفاسق لا يكون مؤمنا عندهم (ومنها انه اشتهر
ان العلم الذي خص منه البعض يبقى ظاهرا وليس على اطلاقه
اذ تخصيص العام باهمل لا يقدح في كونه قطعيا عندهم على ما
نصوا عليه (ومنها انه اشتهر الاستدلال بالاطلاق على الكمال
لكن الاصوليون نصوا على انه لا يعتمد في مسائل الاصول
(ومنها انه اشتهر ان القياس مظهر لا مثبت ولحققون على ان
الادلة الاربع كلها مظنة لاثباته والمثبت هو الله تعالى ومنها
انه اشتهر ان الاستصحاب ليس بحجة عند الشافعية وذهب ابو
منصور وجاعة من مشايخه في قنديل انه يجب العمل به اذ لم يوجد
دليل فوقه من الكتاب والسنة واختاره صاحب الميراث (ومنها انه

اشتهران مفهوماً مخالفاً غير معتبر عند الحنفى وليس على اطلاقه
 اذ هو معتبر في الروايات المتعلقة بالاحكام الشرعية العلمية المنقولة
 عن ائمتنا (وهنا انه اشتهر الفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة وهو
 اعتبار اهل العربية بخلاف الاصوليين فانهم لا يفرقون بينهما
 ومنها انه اشتهر ان الجمجمة تبطل بدخول اللام وليس على
 اطلاقه لانها لما تبطل عند تعدد الاستغراق (ومنها انه اشتهر
 في المناظرات الاستدلال بعدم القول بالفصل لكنه ليس مما وقع
 الاتفاق على قبوله) ومنها ان السابغ في كلمة لا بأس هو الاستعمال
 فيما تركه اولى وفي العنابة قوله لا بأس بان تنقل الامام يدل على
 ان قول من قال كلمة لا بأس تستعمل فيما تركه اولى ليس مجرى على
 عمومه فان التفتيل قبل احرار الغنمة مستحب (ومنها انه اشتهر
 ان النكرة اذا عديت نكرة تكون الثانية غير الاولى والمعرفة اذا
 عديت معرفة تكون الثانية عين الاولى وليس الامر على الاطلاق
 اذ ان نكرة قد تعاد نكرة مع العينية نحو قوله تعالى وهو الذي
 في السماء اله وفي الارض اله والمعرفة قد تعاد معرفة مع الغيرية
 كقوله تعالى انزلنا اليك الكتاب مصدق لما بين يديه من الكتاب
 وقد تعاد النكرة معرفة مع الغيرية كقوله تعالى وهذا كتاب
 انزلناه اليك مبارك الى قوله ان تقواوا انما انزل لكتاب على
 طائفتين (ومنها انه اشتهر انه يجب صحة قيام البديل مقام المبدل منه

وليس الامر كذلك لانه ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
 وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاءه مفعولوا جعلوا والجن
 بدل من الشركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن
 ومنها انه اشتهر ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضى انقسام الاحاد
 الى الاحاد فيضن ان يوزع كل واحد لكل واحد وليس الامر
 على اطلاقه اذ كما يجوز ان يكون ذلك الانقسام على السواء يجوز
 ان يكون على التفاوت (ومنها انه شاع استعمال كل في تعريفات
 الادباء فيورد عليهم ان كلمة كل لاحاطة الافراد والتعريف
 للحقيقة فلا يليق ايرادها في الحدود وليس كما ظن لان هذا
 تحقيق منطقي ومشايع لغربية فلم يلتفتون الى اقوالهم مع
 انهم لم يريدوا التعريف بل بيان التسمية على وجه يتخذ منه
 التعريف (ومنها انه اشتهر ايراد لفظ الجمع في الواحد من المتكلم
 والمحاطب والناثب وليس امرى فيج على اطلاقه اذ لم يجز
 ذلك للمخاطب والناثب وانما هو استعمال المولدين ومنها
 انه اشتهر ان لنقل الماضي الى المستقبل وليس على اطلاقه
 اذ يجزى لجرد التعليق من غير نقل الماضي الى المستقبل ومنها
 ان اسم الاشارة للاشارة الى المحسوس وليس على اطلاقه
 اذ هي انما يلزم اذا لم يكن المشار اليه مذكورا معه
 ومنها انه ثبت في محله ان اللفظ المجموع جزئى حقيقى مجمل

ارتسامه الخيا و يجب ان يعلم ان اللفظ الذي يدل عليه
نفس الكتابة كلى لعدم اختصاصه بشخص مخصوص (ومنها)
انه اشتهر ان تكرار الاوسط شرط الانتاج وليس كذلك قال
في المحاكات ما دعو ان الانتاج لا يحصل بدون تكرار الاوسط
فلا يبرهان لهم دال على ذلك بل المراد انهم انما ضبطوا
القياس واثبتوا احكامه حيث تكرار الاوسط واما اذا لم يتكرر
فلم يدخل تحت الضبط وهى لاتنافى الانتاج في بعض الصور
ومنها انه اشتهر ان انتقال العرض عن محله محال وليس على
اطلاقه لانه اذا كان مخصصا نوعه في شخصه جاز انتقاله
عن محله (ومنها انه اشتهر ان التجميع من غير مرجع باطل
عند الحكماء وليس كذلك اذ ما نصوا على بطلانه انما هو
تجميع احد المتساويين من غير مرجع لا تجميع المختار احد
المتساويين فانه جائز عندهم) ومنها انه اشتهر ان المحال جاز
ان يستلزم المحال الاخر وليس على اطلاقه لجواز ان يكون
احد المحالين متافيا للاخر ومنها انه قال الامام في المختص
الجمهور الاعظم من الحكماء على ان الانسان هو النفس
والبدن آتته ولكن على هذا التقدير يطل ما قالوا في حد
الانسان انه الحيوان الناطق لان الحيوان هو البدن والناطق
هو النفس اقول ان مقالة الامام انما يرد اذا كان الحيوان

الناطق حدا تاماله في نفس الامر وهم ما ادعوا ذلك بل هو
تمثيل مجرد لتفهم المبتدئين على مانص عاينه بعض المحققين
ومنها انه قال الامام في نهاية العقول القول بان حقيقة تعالى
غير معلومة للبشر لا يتشبه على مذهب الفلاسفة لان عندهم
حقيقة الباري هو الوجود المجرد عن جميع القيود والوجود
اولى التصورات المجردة عن القيود معلوم وليس له وراء الوجود
المجرد امر آخر حتى يقال ان ذلك الامر غير معلوم للبشر
واذا كان كذلك كان القول بان حقيقة تعالى غير معلومة
للبشر مناقضا لهذا المذهب اقول اذا كان العينية بمعنى
ان موجوديته بذاته لا يبرز اذ على ذاته كائنات عليه بعض
المحققين لم يرد هذا اليراد (ومنها انه قال الامام في المختص
النافون للنفس الناطقة في الحيوانات ما وجدت لهم كلاما
سوى الاسماء) ومنها انه اشتهر ان الجملة الاسمية مفيدة للدوام
وليس على اطلاقه فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام

ومنها انه اشتهر اليراد في مثل علم الله ويعلم الله
بان الفعل للتجدد والتجدد هو الحدوث

بعد ان لم يكن فيلزم الحدوث وبجواب

بان التجدد انما هو باعتبار حدوث

المتعلق فلا يلزم تغير العلم

القديم تحت

قد تم طبع هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب وهو المسمى
رسالة خلافيات السعد والسيد للفاضل محشي البيضاوي
العزيز بمسبحي زاده رزقهم الله تعالى بالحسن والزيادة
في عهد عدل سلطاننا المعظم خليفة الخلق في العالم
السلطان بن السلطان السلطان عبد العزيز خان

لا زالت شمس شوكته شارقة الى يوم الميزان

بمطبعة مكتب الحربية السلطانية

في اواخر صفر الخير لسنة ثمان وسبعين

ومائتين والاف من هجرة النبوية

على صاحبها

اعلى التحية